التشاركية بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني

فضلية: قانون التشاركية ضعيف ويحتاج إلى تطوير بالكامل

عيسى: معظم الأفكار الاقتصادية لدينا مستوردة وبعضها «باله» عفا عليها الزمن

جلنار العلي- راما العلاف

رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور هيثم عيسى، أن سورية تعد كبقية الدول النامية غير منتجة على مستوى الفكر الاقتصادي، فمعظم الأفكار الاقتصادية لديها مستوردة من الخارج وبعضها «بالة» عفا عنها الزمن وانتهى منها، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السلع، وذلك في معرض رده على تساؤل طرحه فيما إذا كانت التشاركية في سوريةً موجودة في إطار سياق فكري محدد وتهدف إلى تعميق الفكر الاقتصادي الوطني الخاص لتقود إلى هوية اقتصادية وطنية.

جاء هذا التساؤل ضمن مداخلة للدكتور عيسى في ندوة حوارية أقامتها كلية الاقتصاد بجامعة دمشق يوم أمس حملت عنوان «التشاركية بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني» شارك فيها عدة أساتذة من كلية الاقتصاد اتفقوا جميعهم على وجود قصور في قوانين التشاركية في سورية المتمثلة بالقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦ والقانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ الخاص بإحداث حوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية، إضافة إلى وجود حاجة ملحة لتعديل البيئة التشريعية للتشاركية لتكون جاذبة للمشاريع الداخلية والخارجية.

وبالعودة إلى الدكتور هيثم عيسى، فقد طرح عدة تساؤلات أخرى من قبيل هل مثلت التشاركية حاجة اقتصادية موضوعية ممكنة التحقيق، وإذا كانت قد حققت الغاية المرجوة منها؟ وهل خلق تطبيق التشاركية البيئة المناسبة والملائمة لنجاحها ولتطوير وتحفيز الاستثمار وفق التشاركية أو أي صيغة أخرى؟

وأكد عيسى أن مشاريع التشاركية في سورية قبل صدور قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ تفوق العدد الذي أصبحت عليه بعد صدور القانون، ففي الفترة التي صدر فيها القانون كانت سورية تعاني حصاراً اقتصادياً كبيراً يمنع أي مستثمر أجنبي من الاستفادة من هذا القانون وإقامة أي مشروع، فمثلاً حاولت إحدى الشركات الصينية تنفيذ مشروع في سورية مع إحدى الجهات العامة فعوقبت من الولايات المتحدة الأميركية ووصلت العقوبات إلى شخصية المدير التنفيذي للشركة، وهذا يمكن القول إن الظرف حينها لم يكن جاذباً للاستثمار الخارجي، والاقتصاد السوري كان منهكاً، فصحيح أن القطاع العام كان قد وصل حينها إلى عمر الـ٧٠ عاماً وهو سن «الحكمة» ولكن معظم أصوله كانت متهالكة، وكانت موارد الحكومة متناقصة بشكل كبير ولم يكن لديها أي إمكانية للتشارك مع القطاع الخاص، متسائلاً عن حجم الرأسمال الذي كانت ستستند عليه لتغري المستثمر الأجنبي بالتشارك معها.

وحول مدى نجاح سورية بالتشاركية بعد صدور القانون عام ٢٠١٦، أشار عيسى إلى أن سورية نفذت مشروعاً واحداً وفق هذا القانون خلال مدة ٨ سنوات، معتبراً أن هذا المشروع لا يمثل نجاحاً، لافتاً إلى أنه على المستوى التشريعي فقد أضاف هذا القانون قانوناً جديداً إلى البيئة التشريعية الناظمة للاستثمار في سورية وزادها تعقيداً، وخاصة أنه خلال الخمسة عشر عاماً الماضية كان قد صدر ثلاثة قوانين للاستثمار ومجموعة من المراسيم، متابعاً: «لم يكن ممكناً أن يتم تضمين التشاركية ضمن قانون الاستثمار؟ أولم يكن من الأبسط أن يكون هناك باب واحد بدل من تخيير المستثمر العمل وفق قانون الاستثمار أو التشاركية؟».

ومن جهة أخرى انتقد عيسى عدم وجود وحدة خاصة لدى الحكومة تعنى بدراسة الجدوى الاقتصادية لتقييم المشاريع المطروحة على قانون التشاركية، معتبراً أن هذه الوحدة تزيد ثقة المستثمر بالحكومة، وتزيد الرغبة بالاستثمار.

الدولة توسع خياراتها التنموية

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد الدكتور عدنان سليمان، أشار في مداخلته إلى أن الهدف من قانون التشاركية أن يتيح للقطاع الخاص ضمن صيغة تعاقدية ما لن يقوم بالاستثمار التنموي والتمويلي، إذ لا يوجد مجال لا يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة فيه وفق هذين القانونين سوى استخراج النفط والغاز، فقد كان آخر القطاعات التي تم السماح بالمشاركة بها هو شراء التبغ الذي كان محصوراً بالحكومة فقط، معتبراً أن هذا الأمر يعد خير دليل على أن الدولة توسع خياراتها التنموية لتخفيف العجز والتمويل.

واعتبر أن القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ يعد أكثر جرأة وانفتاحاً من القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦، لأنه سمح وفتح المجال لكل الشركات والمؤسسات العامة أياً كان شكلها أن تدخل في شراكة مع قطاع الأعمال الخاص عبر شركة مشتركة، شريطة أن تكون مشاركة القطاع العام فيها تقل عن ٤٩ بالمئة، وهذا الأمر يحفز على استقطاب الرأسمال العربي والأجنبي بالدرجة الأولى، وستعمل الشركات المساهمة المحدثة من خلاله وفق مبادئ المحاسبة وحوكمة الشركات وغير ذلك، ولكن بالانتباه إلى الجانب الفني الإجرائي للقانون يتبين أنه ما يزال معقداً ويحتاج إلى تطوير، إذ يوجد حتى الآن قانون للشركات وقانون للتجارة ومذكرات ترفعها الشركة إلى الوزارة لترفعها بدورها إلى رئاسة مجلس الوزراء ثم إلى اللجنة الاقتصادية وغير ذلك، وقد يفزع المستثمر أو المساهم من الصيغ التعاقدية، وهذا الأمر يعد أحد التحديات الهامة التي يجب العمل عليها للتشجيع على التشاركية.

وفي تقييم القانون، أوضح سليمان أن التشاركية يمكن أن تفهم على أنها شكل من أشكال التعاون الإستراتيجي لصيغ تمويلية بين القطاعين العام والخاص، والمقصود فيها هو الاستثمار التنموي بين القطاعين العام والخاص لتوفير الخدمات والسلع والبنى التحتية، وهذا يعني العودة إلى فترة تسيق السبعينيات لإعادة إعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً، لأن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة تجاوزت ٦٥ بالمئة، أي إن دوره متقدم على القطاع العام في المساهمة والتوظيف وإنتاج السلع.

ضعيف وفيه فجوات

الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور عابد فضلية، أكد في بداية حديثه أن المعطيات التي تم الحديث عنها تبين أن قانون التشاركية الذي صدر في عام ٢٠١٦ ضعيف جداً ويحتوي على فجوات، وقد دخل بتفاصيل لا يمكن تطبيقها بشكل عملي، مؤكداً أنه سيقدم دراسة لتطويره على اعتبار أن كل القانون لا يصلح ويجب تعديله بشكل جذري، مشيراً إلى أن المطلوب هو استهداف المشاريع الكبيرة ذات الوزن الاقتصادي التنموي بشكل تتداخل به الخبرة والمعرفة والقوة الاقتصادية ما بين القطاعين العام والخاص.

وحاول فضلية الإحاطة بتفاصيل القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ لأنه يساعد على التشاركية، مشيراً إلى أنه نص على ثلاثة مستويات مؤسسية، الأول: مؤسسة قطاع عام تتحول إلى شركة مساهمة عمومية وتمتلك الدولة كل أسهمها، معتبراً أن هذا الأمر غير مفهوم، فكيف لشركة مساهمة عمومية أن تمتلك الدولة كل أسهمها، فأين المشاركة من القطاع الخاص؟ مؤكداً أن إدارة الشركات المساهمة العمومية عادة يكون فيها حوكمة لأن الإدارة منفصلة عن الملكية ويكون فيها رقابة من أصحاب المال، أما في هذه الحالة إذا تحولت مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة عمومية فهذا يعني وجود موظف حكومي يدير أملاك الدولة لكن بشكل حر ووفق آراء شخصية ضمن الشركة، وليس ضمن القوانين والأنظمة الأساسية التي وضعتها الدولة، وهذا يعني فلتاناً للمؤسسة العامة.

وأردف فضلية إن المستوى الثاني يشمل تشارك عدة جهات عامة بإنشاء شركة مساهمة عامة، وتمتلك الدولة أيضاً كل أسهمها وهذا الأمر يعود بالسلبيات ذاتها العودة إلى فترة تسيق السبعينيات لإعادة إعطاء القطاع الخاص دوراً قيادياً، لأن الجهات الحكومية بشركة مساهمة عامة مع القطاع الخاص ويطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، وهذا المستوى إيجابي.

وفي السياق، اعتبر فضلية أن أحد المتطلبات هو وجود ثقافة تشاركية لدى الجهات الاقتصادية من جهة والجمهور من جهة أخرى، حيث يعتقد البعض أن مشاركة القطاع الخاص بمؤسسة حكومية ستؤدي إلى مزيد من الفساد، لذا فإن التشاركية تفترض وجود قناعة لدى الجميع بأهميتها، مؤكداً وجود حاجة كبيرة للتشاركية خلال الفترة الحالية، فليس مطلوباً من الدولة أن تتولى بمفردها القضايا الاقتصادية، لذا يجب أن تساهم القطاعات الخاصة والمشتركة في بناء الاقتصاد.

الدور الإستراتيجي للشراكة

الأستاذ في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق الدكتور أحمد صالح بدأ حديثه بسؤال حول ما المدخل الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية الذي يؤدي إلى قطع بنيوي مع مرحلة ما قبل الحرب؟

وناقش صالح خلاصة عدد من الدراسات والأبحاث الحديثة في مجال تحليل الدور الإستراتيجي للشراكة وكيف يمكن أن تقوم في تعزيز الابتكار في الطاقة الاندماجية، وأشار إلى ضرورة الحديث حول الشركات الأهلية أو المحلية أو الوطنية غير الحكومية أو الخاص وأقطاب النمو أو محفزات النمو على الصعيد الوطني في سورية وفي السياق الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية، وكيفية إيجاد صيغة تسمح بتعظيم الاستفادة على الصعيد المجتمعي.

ولفت إلى أن التشاركية هي تلبية لمجموعة من الاحتياجات والتحديات الوطنية ليس أقلها مرحلة إعادة الإعمار ما بعد الحرب، وهي استجابة للفكر النيوكلاسيكي لما يسمى اقتصادات الرفاه وفشل السوق الذي يستدعي تدخل الدولة بالحد الأدنى لتصحيح هذا الخلل في مهام السوق، إذ لا يمكن أن نتخلى عن دور الدولة على الإطلاق، لكن الحاجة اليوم إلى أن نفهم طبيعة هذا الدور.

ورأى أن القطاع التعاوني قد يكون حلاً مساعداً في كثير من المشاكل المطروحة على أساس الشراكة والبدء بقطاع الخدمات إذ إن كل أنماط الشراكة في العالم لم تقترب من قطاع الصناعة التحويلية وكل تجارب التنمية الاقتصادية تقوم على التصنيع مما يشير إلى مفارقة مذهلة جداً في حين أن التصنيع بحاجة كبيرة للدولة ولحمايتها ورؤيتها.

رؤية مستقبلية

من جانبه تطرق الأستاذ في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور إلى الرؤية المستقبلية للتشاركية وكيفية تفعيلها طارحاً عدداً من التساؤلات أولها ما حاجتنا للتشاركية؟ هل تهدف التشاركية إلى تقليص دور الدولة أو تقويته؟ هل لأننا فشلنا في إصلاح القطاع العام وتطويره ونحتاج لبديل؟ هل السبب وجود عجز في الميزانية وعدم وجود إمكانية لتمويل المشاريع والرغبة بالاستفادة من أموال القطاع الخاص؟ هل القطاع الخاص المحلي مؤهل لإدارة مشاريع كبرى بإمكانيته؟

ولفت إلى وجود مشاريع تشاركية ناجحة جداً في سورية قبل وجود قوانين للتشاركية مثل مشروع استجرار مياه عين الفيجة في شباط ١٩٢٤ والفنادق ٥ نجوم كلها مشاريع تشاركية وغيرها الكثير، ولا بد أن الهدف من التشاركية هو تقوية القطاع العام وله دور إدارة المشروع التنموي ولا شك أنه قد يكون هناك إخفاق في إصلاح القطاع العام ووجود طاقات إنتاجية معطلة بسبب البيروقراطية الإدارية والدليل وجود مشروع واحد بعد مرور ٨ سنوات على القانون رقم ٥ للعام ٢٠١٦ مشيراً إلى ضرورة تقييم للعقود التشاركية من ضمنها العقود ما قبل صدور القوانين الناجح منها والفاشل لمعرفة أسباب نجاحها واستحضار روح هذه المشاريع الناجحة جداً.

وحول أسس تفعيل التشاركية أوضح خضور أنه يجب على التشاركية أن تحقق ثلاث غايات وهي تحسين وتطوير المشاريع التي سيتم التشارك بها، وإنجاز المشاريع بوقت أسرع وتكاليف أقل، وتقديم سلع وخدمات بأسعار أقل، ولا تعني تقاسم الأرباح فقط إنما المخاطر والمسؤوليات الاجتماعية في ظل توفر الشفافية والمعلومات والبيانات الإحصائية للجميع كركن أساسي للتشاركية.

وأشار إلى ضرورة تقييم للتجارب التشاركية السابقة منها فنادق ٥ نجوم في سورية وفي السياق الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية، وكيفية إيجاد صيغة تسمح بتعظيم الاستفادة على الصعيد المجتمعي.

ولفت إلى أن التشاركية في تلبية لمجموعة من الاحتياجات والتحديات الوطنية ليس أقلها مرحلة إعادة الإعمار ما بعد الحرب، وهي استجابة للفكر النيوكلاسيكي لما يسمى اقتصادات الرفاه وفشل السوق الذي يستدعي تدخل الدولة بالحد الأدنى

سليمان:
إشراك القطاع الخاص بالتبغ خير دليل على سعي الدولة لتوسع خياراتها التنموية

خضور:
ضرورة أن يكون الفريق الحكومي المفاوض على التشاركية ذا خبرة

صالح:
القطاع التعاوني قد يكون حلاً مساعداً في كثير من المشاكل على أساس الشراكة

من يراقب مطاعم المأكولات الجاهزة؟

مربي دواجن لـ«الوطن»: مطاعم دمشق لم تلتزم بالنشرات التموينية للفروج الجاهز والشاورما

التصنيف السياحي للمطاعم جعلها خارج تغطية الرقابة

رامز محفوظ

رغم الانخفاض المتواصل لأسعار الفروج وأجزائه في السوق إلا أن أسعار الوجبات الجاهزة مثل الشاورما والفروج المشوي والبروستد مازالت تحلق عالياً ولم تتأثر بانخفاض أسعار الفروج، ناهيك عن التفاوت في الأسعار بين المطاعم واختلافها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مربي الدواجن حكمت حداد أن أصحاب مطاعم الوجبات السريعة مازالوا مصرين على الاستمرار ببيع الفروج المشوي والبروستد والشاورما بأسعار مرتفعة رغم انخفاض سعر الفروج الحي وأجزائه في السوق ونسبة أرباحهم تضاعفت عقب انخفاض سعر الفروج الحي، معتبراً أنه لا يوجد أي مبرر لرفع الأسعار وليس هناك أي تكاليف ازدادت عليهم مثل الزيت وغيره تدفعهم لعدم خفض الأسعار والالتزام بالنشرات التموينية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ولفت إلى أن أقل مطعم من مطاعم الوجبات الجاهزة لا يقبل اليوم بأقل من ربح ٢٠ ألف ليرة في كل فروج مشوي، موضحاً أن هدف هذه المطاعم اليوم تحقيق الربح فقط من دون النظر إلى الواقع المعيشي المتردي للمواطن.

وطالب حداد دوريات حماية المستهلك بضرورة تشديد الرقابة التموينية على مطاعم الوجبات الجاهزة ومعاقبة المخالف للنشرات التموينية وعدم التساهل معهم، مؤكداً أنه لا يوجد مطعم في دمشق يلتزم بالنشرات التموينية الصادرة للفروج المشوي والبروستد والشاورما.

وعن واقع الفروج الحي أكد حداد أن الفروج سيستمر بالانخفاض نتيجة توفر صوص الفروج بكثرة وتوفر الأعلاف في السوق وانخفاض أسعارها.

إلى ذلك أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن هناك بعض مطاعم الوجبات الجاهزة في المناطق الراقية تبيع كيلو الشاورما اليوم على سبيل المثال بسعر ٢٢٠ ألف ليرة رغم أن سعره في النشرة التموينية بدمشق ١٠٠ ألف ليرة وحجة هؤلاء بأنها مطاعم مصنفة بأنها سياحية.

وبيّن الأزعط بأن هناك دوريات تموينية على مطاعم الوجبات الجاهزة لكنها غير كافية والسبب عدم وجود أعداد كافية من المراقبين التموينيين القادرين على تغطية كامل السوق في دمشق، مطالباً بضرورة تشديد الرقابة وتكثيفها على هذه المطاعم وأن يكون هناك دوريات صباحية ومسائية يومياً ومعاقبة المخالف بأشد العقوبات.

ولفت إلى أن حجة مطاعم الوجبات الجاهزة المتكررة دائماً هي ارتفاع سعر الزيت وهذا الأمر غير صحيح وصعوبة تأمين الغاز وارتفاع سعره وهذه المبررات غير منطقية ولابد من قيامهم بتخفيض الأسعار، ورأى أن المواطن هو الذي يدفع ثمن جشع التجار ولابد من وضع حد سريع لجشع بعض التجار المستمر.

وختم بالقول إنه خلال جولة قمنا بها أمس على بعض أسواق محال بيع الفروج الحي وأجزائه وجدنا أن هناك بعض المحال باتت تبيع أجزاء الفروج اليوم مثل الشرحات على سبيل المثال بأسعار أخفض من النشرة التموينية وهذا الأمر إيجابي ونتمنى أن يستمر سعر الفروج بالانخفاض.

١٠٠ دباغة متوقفة عن العمل و٢٠ فقط تعمل

السحيل لـ«الوطن»: نصدر إلى الخليج والعراق ودول إفريقيا لكننا فقدنا القدرة على المنافسة

نورمان العباس

أرجع رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الأحذية والجلديات نضال السحيل لـ«الوطن» ارتفاع أسعار المنتجات الجلدية في سورية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وقلة توافرها بالكميات المطلوبة إلى جانب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وعدم توافر الكهرباء.

وأكد السحيل أن الجلد الطبيعي متوافر في الأسواق لكن بأسعار مرتفعة وسعر السترة المصنوعة من الجلد الطبيعي يتراوح وسطياً بين ٨٠٠ ألف إلى المليون ونصف المليون والحذاء من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف.

وأشار السحيل إلى أنه يتم التصدير للعراق والخليج العربي وبعض الدول الإفريقية لكن بكميات قليلة بسبب ارتفاع أسعار منتجات الصناعة الجلدية في سورية بالإضافة إلى وجود بضائع منافسة بالسعر والجودة ما جعل المنتج السوري غير قادر على المنافسة مع منتجات دول أخرى ليس لديها مشاكل اقتصادية مثل تركيا ومصر.

ولفت السحيل إلى أن سورية قبل الحرب كانت تصدر للخليج العربي والعراق والأردن ولبنان والمغرب العربي ومعظم الدول الإفريقية وبعض الدول الأوروبية، وقال: الحرب أخرجت سورية من المنافسة وخسرنا معظم هذه الدول التي وجدت البدائل بأسعار أقل.

وكشف السحيل لـ«الوطن» أن عدد الدباغات في دمشق وتحديداً في مدينة عدرا الصناعية يتراوح بين ١٢٠ و١٣٠ منشأة، وعدد العامل منها لا يتجاوز عشرين دباغة أما الباقي فمتوقف عن العمل.

وأشار السحيل إلى الصعوبات التي يعاني منها قطاع الصناعات الجلدية، من قلة المواد الأولية بدايةً من الجلود المحلية التي انخفضت كمياتها وذلك بسبب انخفاض أعداد الثروة الحيوانية وعمليات تصدير الأغنام وتهريبها خارج القطر، بالإضافة إلى قلة معظم المواد الأولية المستوردة وارتفاع أسعارها بسبب إجراءات التمويل عبر المنصة، وعدم استقرار سعر الصرف ما ضاعف أسعار المواد الأولية.

وبين السحيل أن هجرة اليد العاملة الماهرة والتي اتجهت في معظمها إلى تركيا ساهمت في تقدم صناعة الأحذية والجلديات في تركيا بشكل كبير ما جعل المنتج التركي منافساً قوياً للمنتج السوري سواء في السعر أم في الجودة.

ورأى السحيل أن هناك تقصيراً من الحكومة السورية في دعم هذه الصناعة وأننا نفتقر إلى الخبراء والأكاديميين.

وقال: الاهتمام الحكومي خجول في صناعة دباغة الجلود وهناك معاناة من قلة الدعم وغياب الخطط الحكومية بدءاً من إنشاء المناطق الصناعية والحرفية على أطراف المدن وصولاً إلى ارتفاع أسعار الطاقة والضرائب المفروضة على الحرفيين، ما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات السورية وأخرجها من دائرة المنافسة وخاصةً في دول الجوار المحيطة بنا والتي كانت تعتمد على المنتج السوري.